

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣

بتعدل بعض أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣

بإصدار قانون المؤسسات العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤور الأموال المتغيرة وعلم الأرباح التجارية والصناعية وعلم كسب العمل ؛

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلم ما أرائه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٠ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

“يكلف أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصل قبل اشتغالهم بوظائفهم
بجنبها بأن يؤدوا أعمالهم بالإخلاص والأمانة والصدق وأن يحترموا
دستور البلاد وقوانينها .
ويكون حلف الأعضاء أمام وزير الخارجية”.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٣

بتعدل بعض أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤

بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ انذاх بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصل والقوانين المعده له ؛

وعلى ما أرائه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٠ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص التالي :

“يكلف أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصل قبل اشتغالهم بوظائفهم
بجنبها بأن يؤدوا أعمالهم بالإخلاص والأمانة والصدق وأن يحترموا
دستور البلاد وقوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الآخر ١٣٨٢ (٢٨ أغسطس ١٩٦٣)

حال عبد الناصر